

دراسة تحليلية لأهمية إدارة الخطر الضريبي وتأثيره على مخاطر المنشأة¹An analytical study of the importance of tax risk management
and its impact on firm risks

إعداد

محمود حسين إسماعيل عبد العاطي

مدرس مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة القاهرة

إشراف

د. محمد هشام الحموي

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة القاهرة

أ.د. أحمد محمد أبو طالب

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة - جامعة القاهرة

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أهمية إدارة الخطر الضريبي داخل منشآت الأعمال ومدى تأثيره على مخاطر المنشأة. ولتحقيق هدف البحث، فقد اعتمد الباحث على منهج الدراسة النظرية من خلال استعراض ما ورد بالأدب المحاسبي لإستقراء وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات البحث. وقد توصل الباحث إلى أن هناك إهتمام متزايد خلال العقد الأخير بأهمية إدارة الخطر الضريبي داخل منشآت الأعمال بإعتباره أحد مكونات مخاطر المنشأة، وهو ما دفع هذه المنشآت إلى البحث عن نماذج لإدارة الخطر الضريبي، وتعتمد أغلب هذه النماذج على نموذج إدارة الخطر الضريبي الصادر عن مكتب PricewaterhouseCoopers (PWC) عام ٢٠٠٤. كما توصل الباحث - في ضوء نتائج الدراسات السابقة - إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية بين الخطر الضريبي للمنشأة ومخاطر المنشأة، وهو ما يشير إلى أن الخطر الضريبي للمنشأة قد يكون مؤثر مهم ومحتمل على زيادة مخاطر المنشأة.

¹ هذا البحث مُستخرج من مقترح رسالة دكتوراه بعنوان "قياس أثر الإفصاح عن الدخل الشامل على الخطر الضريبي والخطر العام للمنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري"، إعداد الباحث: محمود حسين إسماعيل عبد العاطي، إشراف: أ.د. أحمد محمد أبو طالب، د. محمد هشام الحموي، كلية التجارة - جامعة القاهرة.

كلمات الفهرسة: الخطر الضريبي Tax Risk؛ إدارة الخطر الضريبي Tax Risk Management؛ مخاطر المنشأة Firm risks.

طبيعة المشكلة

يشكل مصروف الضرائب أحد أهم وأكبر بنود المصروفات بالنسبة لمعظم المنشآت، مما يقلل من صافي الدخل والتدفقات النقدية بعد الضرائب، وقد يمثل هذا حافزاً قوياً لمنشآت الأعمال لتخفيض عبء الضرائب من خلال ممارسة تسمى بـ "التجنب الضريبي"، ولا يعنى التجنب الضريبي بالضرورة أنه نشاط غير شرعي، بل هو يشير إلى كل محاولات المنشأة لتخفيض ضرائبها (Dyreng et al., 2008). وطبقاً لدراسة (Hanlon and Heitzman (2010 فإن التجنب الضريبي يمثل سلسلة متصلة من إستراتيجيات التخطيط الضريبي، حيث يمثل أحد طرفي السلسلة خفض الضريبة بصورة قانونية تماماً (مثل الإستثمار في السندات المعفاة من الضرائب)، في حين يمثل الطرف الآخر السلوكيات المشكوك في قانونيتها أو غير القانونية تماماً مثل التجنب الضريبي المتعسف والتهرب الضريبي.

وعلى الرغم من المزايا التي توفرها أنشطة التجنب الضريبي لمنشآت الأعمال، والتي يتمثل أهمها في زيادة صافي التدفقات النقدية بعد خصم الضرائب، وبالتالي زيادة ثروة الملاك من خلال المدخرات الضريبية المحققة نتيجة انخفاض الدخل الخاضع للضريبة. إلا أنها تفرض على المنشآت الكثير من التكاليف الضريبية وغير الضريبية، وتزداد هذه التكاليف مع زيادة حالة عدم التأكد في المواقف الضريبية للمنشأة. حيث قد تكون استراتيجية التجنب الضريبي التي تتبعها المنشأة غير مؤكدة وتتطوى على معاملات فريدة وبالتالي تصبح مكلفة عند التنفيذ، حيث تتضمن هذه التكاليف التكاليف المرتبطة بتعيين موظفين ذو خبرة في المجال الضريبي ومقدمي خدمات الضرائب الخارجيين، والتنسيق مع الوحدات الوظيفية الأخرى داخل المنشأة، وقد تزداد هذه التكاليف عندما يتم فحص المواقف الضريبية غير المؤكدة من قبل مصلحة الضرائب، حيث قد تواجه المنشأة تكاليف كبيرة عند الإمتثال للفحص الضريبي والمتمثلة في سداد الضرائب غير المسددة والغرامات والعقوبات (Hutchens and Rego, 2015).

هذا، وقد تلقى مفهوم الخطر الضريبي داخل منشآت الأعمال خلال السنوات الأخيرة مزيداً من الإهتمام كأحد مكونات مخاطر أعمال المنشأة والذي يجب إدارته، وقد ظهر هذا الإهتمام فى إصدارات منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD) فضلاً عن مكاتب المراجعة الكبرى، وذلك من خلال التركيز على الربط بين الخطر الضريبي وحالة عدم التأكد المرتبطة بمدفوعات الضرائب والتعريف بدور وأهمية إدارة الخطر الضريبي داخل هيكل حوكمة الشركات (PWC, 2004; OECD, 2009)، حيث بدأت مجالس إدرات الشركات والمديرين فيها تعترف بأهمية إدارة الخطر الضريبي كـمكون منفصل لإدارة الخطر العام للمنشأة (Wunder, 2009). كما تحول إهتمام المهنيين فى مجال الضرائب من التركيز على التخطيط والالتزام الضريبي إلى الإهتمام بإدارة الخطر الضريبي، ونتيجة لذلك، تعمل مكاتب المراجعة الكبرى بانتظام على نشر تقارير عن أهمية إدارة الخطر الضريبي، وهو ما زاد من عمليات الفحص الضريبي من قبل السلطات الضريبية حول العالم، وكذلك زادت التغييرات فى الإفصاحات الضريبية المطلوبة لأغراض كل من التقارير المالية والضريبية، بالإضافة إلى أن حالة عدم التأكد الإقتصادى منذ بداية الأزمة المالية فى عام ٢٠٠٨ قد زادت من تركيز المهنيين فى مجال الضرائب على إدارة المخاطر الضريبية (Ernst and Young, 2011).

وتشير نتائج العديد من الدراسات الضريبية الحديثة إلى أن الممارسات الضريبية التى تتبعها المنشأة لتخفيض مدفوعاتها الضريبية هى ممارسات محفوفة بالمخاطر، وأن أحد الآثار الإقتصادية التى يجب على المديرين أخذها فى الإعتبار عند الدخول فى هذه الممارسات هو دراسة تأثيرها على مخاطر المنشأة؛ وهو ما يعنى أنه يجب على المديرين المقايضة بين المنافع أو الفوائد من زيادة التدفقات النقدية والناجمة من تخفيض المدفوعات الضريبية وتكلفة زيادة مخاطر المنشأة (Guenther et al., 2017).

بناءً على ما سبق، وفى ظل الإهتمام المتزايد خلال السنوات الأخيرة بأهمية إدارة الخطر الضريبي داخل منشآت الأعمال، ومع تزايد الدراسات الضريبية الحديثة التى تناولت هذا المفهوم، فإنه يتبادر فى ذهن الباحث التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالخطر الضريبي داخل منشآت الأعمال وكيف يمكن قياسه؟
- ما هى مكونات النظام الفعال لإدارة الخطر الضريبي داخل منشآت الأعمال؟
- هل يؤدي زيادى الخطر الضريبي بالمنشأة إلى زيادة مخاطر المنشأة؟

هدف البحث

يتمثل هدف البحث في دراسة وتحليل أهمية إدارة الخطر الضريبي داخل منشآت الأعمال، وذلك من خلال تحديد مفهوم الخطر الضريبي وكيفية قياسه وتحديد مكونات النظام الفعال لإدارة الخطر الضريبي، بالإضافة إلى تحديد مدى تأثيره على مخاطر المنشأة، وذلك من خلال استقراء وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات البحث بهدف الوقوف على ما توصلت إليه.

خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث، وتحقيقاً لهدف البحث، تم تقسيم باقى أجزاء البحث إلى النقاط التالية:

- ١- الخطر الضريبي: المفهوم والقياس.
- ٢- إدارة الخطر الضريبي
- ٣- مخاطر المنشأة: المفهوم والقياس.
- ٤- الدراسات السابقة.
- ٥- تأثير الخطر الضريبي على مخاطر المنشأة.
- ٦- خلاصة البحث.

١/ الخطر الضريبي

١/١ مفهوم الخطر الضريبي

طبقاً لدراسة (Dyrenge et al. (2018) لم يتم الإتفاق بعد على تعريف دقيق للخطر الضريبي فى الدراسات الضريبية، وهناك خلط بين مفاهيم الخطر وعدم التأكد وممارسات التجنب الضريبي المتعسف عند تعريف الخطر الضريبي. حيث تناولت مجموعة من الدراسات مفهوم الخطر الضريبي من خلال التركيز على مفهوم الخطر بشكل عام وربط النتائج الضريبية بحالة عدم التأكد، فطبقاً لدراسة

Guenther et al. (2013) يستخدم مصطلح الخطر في مجال الأعمال بشكل عام وفي مجال التمويل بشكل خاص لوصف تشتت أو إنتشار النتائج المحتملة، كما أنه يعكس حالة عدم التأكد عن المستقبل، وبناءً عليه فقد قامت دراسة (Guenther et al. (2013) بربط هذا المفهوم بالنتائج الضريبية للمنشأة وعرفت الخطر الضريبي على أنه "إحتمال قيام المنشأة بعمل أو نشاط يؤدي إلى نتائج ضريبية تختلف عما كان متوقفاً في البداية"، كما أشارت الدراسة إلى أن الخطر الضريبي يعكس مدى إستدامة الوضع الضريبي للمنشأة. وطبقاً لدراسة (Bauer and Klassen (2014) تم تعريف الخطر الضريبي بأنه "إحتمال أن يكون للشركة نتائج ضريبية سلبية وغير متوقعة"، كما عرفته دراسة (Gallemore and Labro (2015) على أنه "حالة عدم التأكد لدى المنشأة فيما يتعلق بالتزاماتها الضريبية".

ويرى الباحث أن التعريفات السابقة كانت ضيقة جداً في تعريفها للخطر الضريبي، حيث ركزت هذه التعريفات على عدم التأكد فيما يتعلق بالمدفوعات الضريبية المستقبلية للمنشأة وسداد المدخرات الضريبية في المستقبل والعقوبات المحتملة، دون تحديد مكونات هذا الخطر أو مسبباته، لذلك حاول البعض توسيع نطاق الخطر الضريبي والنظر إليه بشكل أوسع. وفي هذا الصدد فقد عرفت دراسة (Hutchens and Rego (2015) الخطر الضريبي على أنه "كل الضرائب غير المؤكدة التي تحيط بمعاملات المنشأة، عملياتها، سمعتها، وتشمل أيضاً الضرائب غير المؤكدة المرتبطة بتطبيق قانون الضرائب على حقائق الشركة، وكذلك المرتبطة بحساب ضرائب الدخل وإحتمالات فحص المنشأة من قبل السلطات الضريبية، وأيضاً جودة المعلومات المحاسبية التي تستند إليها القرارات الضريبية التي تتخذها المنشأة".

كما قامت دراسة (Neuman et al. (2019) بدمج نظرية الخطر الإقتصادي مع إطار إدارة الخطر للممارسين الضريبيين (مثل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية Coso، وإطار إدارة الخطر في المنشأة، وإطار إدارة الخطر الضريبي الصادر عن PricewaterhouseCoopers عام ٢٠٠٤) من أجل تعريف الخطر الضريبي، حيث أشارت الدراسة إلى أن الخطر الضريبي هو عبارة عن "حالة عدم التأكد بشأن النتائج الضريبية المستقبلية والناجمة من الإجراءات أو الأنشطة الحالية، أو الفشل في إتخاذ

الإجراءات اللازمة لمتابعة هذه الأنشطة". وبالاعتماد على تصورات الممارسين^٢ للخطر الضريبي، فقد إقترحت الدراسة ثلاثة مصادر للخطر الضريبي وهي الخطر الإقتصادي، عدم التأكد في تطبيق قانون الضرائب، وتشغيل (معالجة) المعلومات غير الدقيقة. حيث طبقا للدراسة يتمثل الخطر الإقتصادي في تشتت أو إنتشار العوائد المحتملة من إستثمار معين، حيث يخضع كل حدث أو إستثمار أو معاملة إلى مستوى معين من المخاطر الإقتصادية وذلك لأنه من الصعب معرفة نتيجته في البداية. أما عدم التأكد في تطبيق قانون الضرائب، فهو يتعلق بحالة عدم التأكد المرتبطة بالتطبيق الصحيح لقانون الضرائب، والتي تزيد من الغموض في المعاملات وإعداد الإقرارات الضريبية والمنافع الضريبية المتوقعة للمعاملات. ويحدث تشغيل (معالجة) المعلومات غير الدقيقة بسبب الأخطاء في النظام المحاسبي أو قلة الخبرة الإدارية أو فشل الرقابة أو سوء إتخاذ القرارات.

بناء على العرض السابق، يمكن للباحث تعريف الخطر الضريبي بأنه "إختلاف نتائج الموقف الضريبي للمنشأة (بعد الفحص من قبل مصلحة الضرائب) عن النتائج المخطط لها، وينشأ هذا الإختلاف بسبب تشتت النتائج المحتملة للإستراتيجية الضريبية التي تتبعها المنشأة، نتيجة عدم التأكد بشأن تطبيق قانون الضرائب على حقائق (وقائع) الموقف الضريبي للمنشأة، وعدم التأكد عند حساب ضرائب المنشأة، وعدم التأكد بشأن جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة كأساس للقرارات الضريبية التي تتخذها المنشأة، وعدم التأكد فيما إذا كان الموقف الضريبي للمنشأة سوف ينتج عنها خضوع المنشأة لإهتمام سلبي من قبل مصلحة الضرائب أم لا".

٢/١ قياس الخطر الضريبي

إستخدمت الدراسات السابقة التي تناولت مفهوم الخطر الضريبي العديد من المقاييس لقياس الخطر الضريبي، وقد إشتقت الدراسات هذه المقاييس من مقاييس التجنب الضريبي المتعسف، وتتمثل أهم هذه المقاييس في الآتي:

١/٢/١ إحتياطي المزايا (المنافع) الضريبية غير المعترف بها

^٢ يقصد بالممارسين المحاسبين القانونيين والأفراد الذين يعملون داخل الوظيفة الضريبية في الشركات العامة والخاصة، بالإضافة إلى الأفراد الذين يستفيدون من الإرشادات التي تصدر من السلطات الضريبية.

في ظل هذا المقياس يتم استخدام رصيد الإحتياطي الضريبي آخر الفترة المفصح عنه في القوائم المالية طبقاً لمتطلبات التفسير FIN 48 بعنوان "المحاسبة عن حالات عدم التأكد في ضرائب الدخل"، الصادر عن الـ FASB والمعروف حالياً بـ ASC 740 كقياس للخطر الضريبي. حيث يتطلب التفسير FIN 48 من المنشآت الإفصاح عن المزايا (المنافع) الضريبية غير المعترف بها Unrecognized Tax Benefits (UTB)، والتي تمثل إلتزام (إحتياطي ضريبي) لمواجهة الحالات الضريبية الطارئة مستقبلاً، والمرتبطة بالأوضاع (أو المواقف) الضريبية غير المؤكدة، والتي من المتوقع أن يتم فحصها وإلغائها من قبل السلطات الضريبية (McCarty, 2012).

إستخدمت العديد من الدراسات الإحتياطيات الضريبية كمؤشر على الإستراتيجيات الضريبية المحفوفة بالمخاطر (التجنب الضريبي المتعسف)، حيث توصلت دراسة Lisowsky et al. (2013) إلى أن أرصدة آخر الفترة للإحتياطيات الضريبية توفر تنبؤات جيدة لأنشطة التجنب الضريبي المتعسف، كما وجدت دراسة Cicone et al. (2014) علاقة إرتباط بين أرصدة آخر الفترة للإحتياطيات الضريبية والضرائب النقدية المستقبلية المدفوعة، كما أشارت دراسة (McCarty 2012) إلى أن أحد المزايا التي يتميز بها الإحتياطي الضريبي كقياس للخطر الضريبي عن المقاييس الأخرى هو قدرته على تحديد درجة الخطر في المواقف الضريبية للمنشأة (عالي أم منخفض).

وعلى الرغم من ذلك، تم توجيه العديد من الإنتقادات للإحتياطيات الضريبية كقياس للخطر الضريبي، وبصفة خاصة قابلية الإحتياطي الضريبي للتلاعب الإداري، حيث أشارت دراسة Cazier et al. (2009) إلى أنه عند إتباع الشركات لإجراءات الإعراف والقياس المنصوص عليها في التفسير FIN 48، فإن مقدار المزايا الضريبية المعترف بها في القوائم المالية يكون دالة لعاملين وهما؛ (١) كيف تحتفظ الشركة في تقاريرها المالية، (٢) كيفية أو مدى تعسف الشركة في تخطيطها الضريبي. وفي هذا الصدد تشير دراسة (Guenther et al. 2017) إلى أن الإحتياطيات الضريبية قد لا تعكس التقلبات اللاحقة في المدفوعات الضريبية أو التدفقات النقدية الإجمالية، بسبب أنها تعكس خيارات التقارير المالية والخيارات الضريبية. فعلى سبيل المثال، قد يقوم المديرين اللذين يفرون من المخاطر بتسجيل إحتياطيات أكبر من المديرين الأكثر تعسفاً وذلك لتجنب التأثير المالي السلبي في المستقبل، وبالتالي قد تؤدي خيارات التقارير المالية إلى إخفاء درجة تعسف المواقف الضريبية الفعلية للشركة.

ويرى الباحث أنه على الرغم من أن الإحتياطات الضريبية قد تعكس ميل الإدارة للدخول في إستراتيجيات ضريبية لتخفيض مدفوعاتها الضريبية التي من المحتمل أن يتم رفضها عند الفحص من قبل السلطات الضريبية (كما هو مذكور في 48 FIN)، إلا أنه في الواقع الفعلي، قد لا يتم عكس المواقف الضريبية للمنشأة في المستقبل، إما لأنه لم التعرف عليها وفحصها من قبل السلطات الضريبية، أو لأن التمثيل القانوني للمنشأة قادر على الوصول إلى نتيجة إيجابية في صالح المنشأة.

٢/٢/١ تقلب معدل الضرائب الفعلي النقدي

نظراً لأن معظم تعريفات الخطر الضريبي التي تم تناولها في الدراسات السابقة قد ركزت على تشتت أو تباين نتائج الإستراتيجيات الضريبية، فقد ركزت معظم هذه الدراسات على مقياس الخطر التي تنعكس من التقلب، وتم قياس الخطر الضريبي بالإنحراف المعياري لمعدلات الضرائب الفعلية النقدية Cash ETRs، حيث تربط Cash ETRs بين العبء الضريبي للمنشأة وقدرتها على سداد الضرائب. وتعد Cash ETRs من أكثر المقاييس التي تم إستخدامها على نطاق واسع في الدراسات السابقة كمقياس للتجنب الضريبي، ويتم حساب Cash ETRs من خلال قسمة الضرائب النقدية المسددة خلال العام والتي يتم الحصول عليها من قائمة التدفقات النقدية على صافي الدخل قبل الضرائب (Hutchens and Rego, 2015; Drake et al., 2017). ويمكن حساب الـ Cash ETRs على أساس سنوي أو على المدى الطويل خلال عدة سنوات، حيث أشارت دراسة (Dyrenge et al., 2008) إلى أنه من أجل تقديم صورة أفضل لسياسات المنشأة الضريبية فيجب حساب Cash ETRs على المدى الطويل من خلال قسمة مجموع الضرائب المدفوعة لفترة خمس سنوات على مجموع صافي الدخل قبل الضرائب خلال نفس الفترة.

تتميز الـ Cash ETRs بأنه تعكس التقلبات في الإستراتيجيات الضريبية المؤقتة وغير المتكررة، فضلاً عن فشل الإستراتيجية الضريبية لتجنب أكبر قدر ممكن من الضريبة، كما تعكس أيضاً أى تأثير سلبي للفحص من قبل السلطات الضريبية. إلا أن أحد القيود على هذا المقياس هو أنه على الرغم من أنه مقياس مباشر للنتائج الضريبية، إلا أنه لا يعكس التكاليف غير الضريبية للإستراتيجية الضريبية، مثل تكاليف السمعة (Krieg, 2019).

٣/٢/١ الفروق الضريبية-الدفترية التقديرية الدائمة

قامت دراسة (Frank et al. (2009 بتطوير هذا المقياس ليعكس التجنب الضريبي المتعسف، والذي ينتج عنه فروقاً ضريبية دفترية دائمة، حيث إفتترضت الدراسة أن الشركات التي لديها فروق ضريبية دائمة وليس إجمالي الفروق أو الفروق المؤقتة هي الأكثر عرضه للقيام بأنشطة التجنب الضريبي المتعسف، وذلك من خلال معادلة إحدار تم فيها ربط الفروق الدائمة بالعناصر غير التقديرية وغير المرتبطة بالتجنب الضريبي، حيث يمثل المتبقى من هذه المعادلة الجزء التقديرى غير المفسر للفروق الضريبية الدائمة، وهو ما يمثل مقياس الدراسة للتجنب الضريبي المتعسف.

وقد بررت دراسة (Frank et al. (2009 إعتماها على الفروق الدائمة، بدلاً من الفروق المؤقتة أو إجمالي الفروق بالأسباب التالية؛ أولاً، نظراً لأن الدراسات السابقة قد أظهرت أن الفروق الضريبية المؤقتة تعكس إدارة الأرباح من خلال الإستحقاقات قبل الضريبة، فإن مقاييس التعسف الضريبي التي تتضمن فروق مؤقتة قد تكون مرتبطة بشكل زائف مع مقاييس التقارير المالية المتعسفة، وذلك لأن العلاقة مستمدة من إدارة الأرباح من خلال الإستحقاقات قبل الضرائب وليس التجنب الضريبي. ثانياً، سوف يكون للشركات التي تقوم بإدارة الأرباح التصاعدية قبل الضرائب معدلات ضرائب فعلية نقدية Cash ETRs منخفضة نسبياً، مما يجعل الـ Cash ETRs مرتبطة بشكل زائف مع مقاييس التقارير المالية المتعسفة. ثالثاً، الإعتما على الفروق الدائمة لقياس التقرير الضريبي المتعسف أكثر إتساقاً مع الأدلة التي توصلت إليها الدراسات السابقة والمتعلقة بطبيعة أنشطة الملاذ الضريبي بأنها توفر فروق دائمة وليس مؤقتة.

٢/ إدارة الخطر الضريبي

نظراً لإدراك الممارسين الضريبيين لوجود مخاطر مرتبطة بإستراتيجيات التخطيط الضريبي التي تمارسها منشآت الأعمال، فقد ركزت أدبيات الممارسين الضريبيين خلال العقد الماضى على أهمية إدارة الخطر الضريبي بجانب مخاطر المنشأة الأخرى، كذلك أدت مناقشات المديرين المستمرة للمخاطر المتعلقة بالضرائب والخطط اللازمة لمعالجة هذه المخاطر كجزء من متطلبات لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC، وكذلك مناقشة الخطر الضريبي بشكل متزايد مع السلطات الضريبية فى جميع أنحاء

العالم، إلى قيام منشآت المراجعة الكبرى Big 4 بنشر العديد من الدراسات الإستقصائية والإرشادات لعملائها حول أهمية إدارة الخطر الضريبي (Krieg, 2019).

ففي عام ١٩٩٢ نشرت لجنة رعاية المنظمات Committee of Sponsoring Organizations of The Treadway Commission (COSO) إطاراً للرقابة الداخلية لتطبيقه داخل منشآت الأعمال، وقد عرفت COSO الرقابة الداخلية في هذا الإطار على أنها "عملية تنفذ من قبل مجلس إدارة المنشأة وإدارتها التنفيذية والموظفين الآخرين، وتطبق في شكل إستراتيجية من خلال المنشأة، وتهدف إلى تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المنشأة، وإدارة المخاطر بها، وذلك لتوفير تأكيد فيما يتعلق بتحقيق ثلاثة فئات من الأهداف وهي؛ كفاءة وفعالية العمليات، دقة التقارير المالية، والإمتثال للقوانين واللوائح المعمول بها" (Neuman et al., 2013; 2019; PWC, 2004).

إعتمد شركاء الضرائب في مكتب PricewaterhouseCoopers (PWC) على الإطار المفاهيمي للرقابة الداخلية وإدارة مخاطر منشآت الأعمال الصادر عن COSO لتطوير إطار لإدارة الخطر الضريبي (TRM) داخل المنشأة. حيث تم في هذا الإطار إستبدال الفئات الثلاثة لأهداف الرقابة الداخلية لإطار COSO بسبعة مجالات للخطر الضريبي والتي يجب على المنشأة إدارتها، وهو ما يعنى دمج تقييم الرقابة الداخلية والتخطيط الضريبي معاً في هذا الإطار وتدرج هذه المجالات السبعة في فئتين فرعيتين وهي؛ مخاطر خاصة ومخاطر عامة (Neuman et al., 2019; Bauer, 2011; PWC, 2004).

تتضمن مجالات الخطر الخاصة بأربعة أنواع، وهي (Bauer, 2011; PWC, 2004):

١- **خطر المعاملات Transactional Risk**: وهو مرتبط بالمعاملات الخاصة التي تقوم بها المنشأة، حيث في أي معاملة قد يكون هناك حالة من عدم التأكد بشأن كيفية تطبيق قانون الضرائب ذات الصلة. وكلما كانت المعاملة غير عادية وأقل روتيناً، كلما زاد الخطر الضريبي المرتبط بالمعاملة. فعلى سبيل المثال تتعرض عمليات الإستحواذ أو الإندماج التي تقوم بها منشآت الأعمال، أو مشاريع إعادة الهيكلة وإعادة التنظيم الهامة لخطر ضريبي أكبر عن الأعمال الروتينية التي تتم كل يوم مثل بيع المنتجات أو تقديم الخدمات.

٢- **الخطر التشغيلي Operational risk**: يتعلق هذا الخطر بتطبيق القوانين واللوائح والقرارات الضريبية على العمليات التشغيلية الروتينية للشركة. حيث لأنواع المختلفة من العمليات التشغيلية مستويات مختلفة من المخاطر الضريبية المرتبطة بها. على سبيل المثال، بمقارنة مبيعات المنتجات العادية لطرف ثالث غير مرتبط بالمنشأة مع مبيعات المنتجات لأطراف مرتبطة داخل المجموعة، نجد أن هناك خطر ضريبي أكبر مرتبط بالمعاملات بين الأطراف المرتبطة (وبشكل أساسى مشكلة كيفية تحديد أسعار التحويل).

٣- **خطر الإمتثال Compliance risk**: هو الخطر المرتبط بالوفاء بالتزامات الإمتثال الضريبي للمنشأة، وهو يتعلق بإعداد وإتمام ومراجعة الإقرارات الضريبية للمنشأة، حيث يتناول خطر الإمتثال المخاطر الضمنية فى الأنظمة والعمليات والإجراءات التى تتبعها المنشأة لإعداد وتقديم الإقرارات الضريبية الخاصة بها والرد على أى إستفسارات أو قضايا تثار فى عملية الوصول إلى وضع متفق عليه مع السلطات الضريبية. وبالتالى، قد ينتج خطر الإمتثال من ضعف السجلات والضوابط الرقابية، عدم صحة البيانات التى يوفرها النظام المحاسبى، عدم متابعة التغييرات فى القوانين والتشريعات الضريبية.

٤- **خطر المحاسبة المالية Financial accounting risk**: هو الخطر المرتبط بإصدار قوائم مالية خالية من الأخطاء وتمثل بصدق أنشطة وأعمال المنشأة الأساسية، كما يتعلق هذا الخطر بحالة عدم التأكد الموجودة فى تفسير أو تطبيق قانون الضرائب المستخدم لحساب الأرقام الضريبية، فمثلاً يتطلب حساب الضريبة المؤجلة تقدير الضرائب المستقبلية التى يجب دفعها أو إستردادها بموجب قانون الضرائب على المعاملات التى يتم تسجيلها فى الحسابات فى العام الحالى.

وتتضمن مجالات الخطر العامة ثلاثة أنواع، وهى (Bauer, 2011; PWC, 2004):

٥- **خطر المحفظة Portfolio risk**: وهو يتعلق بالمستوى الكلى للمخاطر، وذلك عند النظر فى المخاطر الخاصة الأربعة، مع الأخذ فى الإعتبار تفاعل هذه المخاطر المختلفة مع بعضها.

٦- **خطر الإدارة Management risk**: وهو يتعلق بعدم إدارة المخاطر الخاصة الموضحة أعلاه بشكل صحيح. حيث القليل من مديرو الضرائب بالمنشآت لديهم بالفعل سياسة موثقة لإدارة الخطر الضريبى.

٧- **خطر السمعة Reputational risk**: يتعلق خطر السمعة بالفحص والتدقيق من قبل السلطات الضريبية، وتعليقات الصحافة السلبية عن المنشأة والإجراءات القانونية التي تتعرض لها المنشأة. وفي هذا الصدد، يشير مكتب المراجعة KPMG إلى أنه لكي يكون هناك نظام فعال لإدارة الخطر الضريبي بالمنشأة، فيجب أن يتكون هذا النظام من المكونات الستة التالية، وتعد هذه المكونات منبثقة من إطار الرقابة الداخلية الصادر عن COSO (2012, KPMG):

١- **بيئة إدارة الخطر الضريبي**: حيث يظهر هذا المكون من خلال تطوير سياسة لإدارة الخطر الضريبي تعكس موقف وثقافة المنشأة تجاه الخطر الضريبي، على أن تتضمن هذه السياسة مستوى إستراتيجي ومستوى تشغيلي. يحدد المستوى الإستراتيجي كيفية إدارة الخطر الضريبي في المنشأة بأكملها. بينما يتكون المستوى التشغيلي من سياسات أكثر تفصيلاً للمخاطر الضريبية، مثل إجراءات توقيع المعاملات، ومتطلبات الآراء الضريبية الخارجية، وبرتوكولات التشاور مع السلطات الضريبية.

٢- **أهداف الخطر الضريبي**: يعد هذا المكون بمثابة مقياس مرجعي لقياس مدى فعالية سياسة إدارة الخطر الضريبي في المنشأة. حيث تحدد هذه الأهداف من أين تأتي موارد المنشأة وكيفية توجيهها داخل المنشأة، ويمكن أن تكون هذه الأهداف إستراتيجية أو تشغيلية، وذلك بالإعتماد على ما إذا كانت هذه الأهداف عالية المستوى أو ذات طابع يومي.

٣- **تحديد وتقييم الخطر الضريبي**: يعكس هذا المكون وعي المنشأة ومدى استجابتها لأنواع المختلفة من المخاطر الضريبية التي قد تواجهها، حيث قد تنشأ هذه المخاطر من التغيرات في العمليات التجارية أو من الأنشطة اليومية أو التغيرات في القوانين واللوائح الضريبية. وبالتالي يجب على المنشأة تطوير منهج شامل لتحديد هذه المخاطر، وبمجرد إكتشافها يجب على المنشأة النظر في الآثار الضريبية المحتملة لهذه المخاطر وإحتمالات وقوعها.

٤- **تصميم ضوابط رقابية للخطر الضريبي**: يشير هذا المكون إلى تصميم عمليات أو إجراءات محددة للإستجابة للمخاطر الضريبية التي يتم التعرف عليها مع مراعاة أهميتها بالنسبة للمنشأة. وتشمل أنشطة الرقابة مجموعة واسعة من الإجراءات مثل الموافقات Approvals والتراخيص

Authorizations والتسويات Reconciliations ومراجعات الأداء Reviews بالإضافة إلى

السياسات المتعلقة ببعض المجالات مثل الفصل بين المهام.

٥- إدارة المعلومات الضريبية والاتصالات: يستلزم هذا المكون وضع وتنفيذ إستراتيجيات لجمع وتوصيل المعلومات المتعلقة بالمخاطر الضريبية لأصحاب المصالح في الوقت المناسب، حيث يجب أن تتدفق المعلومات عبر المنشأة بفعالية لضمان إتباع سياسة إدارة الخطر الضريبي ومتابعة أهداف الخطر الضريبي.

٦- المراقبة: يتعلق هذا المكون بإنشاء آلية لمراقبة وتقييم مدى نجاح الضوابط الرقابية المصممة للخطر الضريبي وتوصيل النتائج إلى الأطراف المعنية، وذلك لتقييم أنشطة الرقابة التي تم تصميمها وتنفيذها. كما يجب وضع إجراءات لضمان التغذية العكسية لنتائج أنشطة الرقابة في إدارة الخطر الضريبي، بحيث يمكن للمنشأة بعد ذلك أن تستنتج فعالية نظام الرقابة على المخاطر الضريبية، وتتخذ الإجراءات العلاجية إذا لزم الأمر.

هذا، ويختلف إدارة الخطر الضريبي من الناحية النظرية عن إدارة مخاطر أعمال المنشأة. فمخاطر أعمال المنشأة هي نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية (مثل سياسات الإدارة والإجراءات التشغيلية والظروف الإقتصادية والمنافسة) والتي لها القدرة على التأثير بالسلب أو الإيجاب على عمليات المنشأة أو ربحيتها أو قابليتها للإستمرار في المستقبل. في المقابل، فإن المنشآت تحاول إدارة الخطر الضريبي للحد من حالة عدم التأكد في نتائج الإستراتيجية الضريبية، وبالتالي فإن نطاق إدارة الخطر الضريبي محدود أكثر عن نطاق إدارة مخاطر أعمال المنشأة، وذلك لأنه يركز فقط على المخاطر التي تؤثر في النهاية على النتائج الضريبية (Neuman et al., 2013; 2019).

يخلص الباحث مما سبق أن الخطر الضريبي الإجمالي يتكون من ستة أنواع من المخاطر الضريبية وهي؛ خطر المعاملات، الخطر التشغيلي، خطر الإمتثال، خطر المحاسبة المالية، خطر الإدارة وخطر السمعة. ويؤثر كل نوع من هذه المخاطر على الخطر الضريبي الإجمالي للمنشأة بدرجات متفاوتة، لذلك يجب تحديد هذه المخاطر والعمل على إدارتها من خلال تحديد آثارها الضريبية المحتملة على المنشأة بما يؤدي في النهاية إلى الحد من الخطر الضريبي للمنشأة. ويعتقد الباحث أن وجود نظام فعال لإدارة الخطر الضريبي بالمنشأة مكون من المكونات الستة التي حددها

مكتب المراجعة KPMG يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تخطيط ضريبي أكثر إيجابية بدون زيادة المخاطر الضريبية الناتجة عن ذلك.

٣/ مخاطر المنشأة: المفهوم والقياس

طبقاً لدراسة (Hutchens and Rego (2015) فإن مخاطر المنشأة كما يراها المشاركون في سوق الأوراق المالية تتمثل في حالة عدم التأكد بشأن صافي التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، والتي تقاس بتقلبات عوائد الأسهم، وهو ما أشارت إليه من قبل دراسة كل من (Rego and Wilson (2012; Badertscher et al., 2013 حيث أشارت إلى أن مخاطر المنشأة تنعكس في تقلبات عوائد الأسهم والتي تعد نوع من المخاطر الكامنة في ترتيبات قرارات إدارة المنشأة، وأن مخاطر المنشأة تؤثر على أنشطة متخذى القرارات الخاصة بالتنبؤ والتخطيط.

وفي هذا الصدد فقد أشارت دراسة (Guenther et al. (2017 إلى ارتباط عوائد الأسهم ارتباطاً وثيقاً بمستوى مخاطر المنشأة، حيث يمكن الإستدلال على مستوى المخاطر الكلية للمنشأة بتقلب عوائد الأسهم، وقد عرفت الدراسة مخاطر المنشأة وفقاً لهذا المدخل على أنها الانحراف المعياري لعوائد الأسهم خلال الفترة، كما أشارت الدراسة إلى أن تقلب عوائد الأسهم يعد أفضل مقياس لقياس مخاطر المنشأة، وذلك لأنه يعكس المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة.

توجد العديد من المحددات والعوامل المؤثرة على عوائد الأسهم وبالتالي مخاطر المنشأة، منها عوامل محاسبية وأخرى غير محاسبية، ومنها ما يتعلق بالإقتصاد ككل وظروف السوق ومنها ما يتعلق بخصائص المنشأة، ومن أهم المحددات المتعلقة بالسوق مخاطر تقلب الأسواق العالمية، ومدى إستجابة السوق المحلي للتقلبات والصدمات العالمية، وخصائص السوق المحلي مثل النظم التشريعية والمهنية المنظمة، ودرجة حماية المستثمرين، ومدى دقة المعايير المحاسبية (يوسف، ٢٠١٩؛ Liang and wei, 2019). في حين تتمثل أهم محددات عوائد الأسهم المتعلقة بخصائص المنشأة في حجم المنشأة، ومستوى ربحيتها ومدى تقلب أو إستمرارية أرباحها، ونسبة التوزيعات ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للمنشأة، بالإضافة إلى جودة الإستحقاقات وجودة المعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح والشفافية، ومعدل نمو الحصة السوقية للمنشأة كمؤشر على جودة الأداء التشغيلي (يوسف، ٢٠١٩).

وبالتالى، يمكن للباحث تعريف مخاطر المنشأة على أنها "عدم التأكد بشأن النتائج المستقبلية للمنشأة نتيجة لعوامل داخلية خاصة بالمنشأة أو خارجية خاصة بالسوق ككل"، ويعد أفضل مقياس لقياس مخاطر المنشأة هو تقلب عوائد الأسهم، حيث يعكس هذ المقياس مصادر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة بدلاً من المقاييس الأخرى التى تعكس المخاطر المنتظمة فقط مثل، تكلفة رأس المال أو بيتا.

٤/ الدراسات السابقة

١/٤ دراسة (Guenther et al. (2013

هدفت الدراسة إلى التميز والتفرقة بين ثلاثة من الإستراتيجيات الضريبية وهما؛ التجنب الضريبي والتجنب الضريبي المتعسف والخطر الضريبي، واقترح المقاييس العملية المناسبة لكل مفهوم، بالإضافة إلى تحديد مدى إرتباط هذه المفاهيم الثلاثة بمخاطر المنشأة. لتحقيق هدف الدراسة، فقد تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الأمريكية عن الفترة من عام ١٩٨٧ حتى عام ٢٠١١ بواقع ١٦٥٤٧ مشاهدة سنوية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط سلبية بين التجنب الضريبي (مقاساً بمعدلات Cash ETRs) والتجنب الضريبي المتعسف (مقاساً برصيد احتياطي المنافع الضريبية غير المعترف بها)، وهو ما يشير إلى أن الشركات التى تتبع سياسات ضريبية متعسفة تدفع مبالغ ضريبية أقل من صافى دخلها قبل الضرائب. على الجانب الآخر، وربما من المستغرب طبقاً للدراسة أنها وجدت علاقة إرتباط إيجابية بين معدلات Cash ETRs كمقياس للتجنب الضريبي والخطر الضريبي (مقاساً بالإنحراف المعياري لمعدلات Cash ETRs)، وعلاقة إرتباط سلبية بين التجنب الضريبي المتعسف والخطر الضريبي. فيما يتعلق بمدى إرتباط هذه المفاهيم بمخاطر المنشأة، فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية بين الخطر الضريبي للمنشأة ومخاطر المنشأة، ولم تجد الدراسة أى دليل على إرتباط مخاطر المنشأة مع التجنب الضريبي والتجنب الضريبي المتعسف.

٢/٤ دراسة (Hutchens and Rego (2015

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد فيما إذا كان هناك علاقة إرتباط بين المستويات العالية للخطر الضريبي وزيادة مخاطر المنشأة، وذلك من وجهة نظر المشاركين فى سوق الأوراق المالية. لتحقيق هدف

الدراسة، فقد تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الأمريكية عن الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٣. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية بين الخطر الضريبي (مقاساً بالفروق الضريبية - الدفترية التقديرية الدائمة والانحراف المعياري لمعدلات Cash ETRs) ومخاطر المنشأة (مقاسة بتقلب عوائد الأسهم الحالية والمستقبلية)، ولم تجد الدراسة أى علاقة إرتباط بين المقاييس الأخرى للخطر الضريبي (مثل إحتياطي المنافع الضريبية غير المعترف بها) ومقاييس مخاطر المنشأة الأخرى (مثل متوسط تكلفة رأس المال، وتشنت توقعات المحللين الماليين للأرباح المستقبلية).

٣/٤ دراسة (2015) Assidi

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الخطر الضريبي وتقلب عوائد الأسهم كمقياس لمخاطر المنشأة. لتحقيق هدف الدراسة، فقد تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٤٠ شركة فرنسية غير مالية وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٣. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية ومعنوية بين الانحراف المعياري لمعدلات Cash ETRs كمقياس للخطر الضريبي وتقلب عوائد الأسهم المستقبلية كمقياس لمخاطر المنشأة؛ وهو ما يعنى أن زيادة الخطر الضريبي يؤدي إلى زيادة مخاطر المنشأة، وتتفق هذه النتيجة طبقاً للدراسة مع الدراسات التي أشارت إلى أن أنشطة تخفيض الضرائب تزيد من تقلبات عوائد الأسهم من خلال الدخول في أوضاع الضريبية والتي قد يتم إبطالها من قبل السلطات الضريبية في المستقبل.

٤/٤ دراسة (2017) Drake et al.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كيفية تقييم المستثمرين للتجنب الضريبي والخطر الضريبي للمنشأة، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين التجنب الضريبي للمنشأة وقيمة المنشأة من ناحية، ودراسة العلاقة بين الخطر الضريبي للمنشأة وقيمة المنشأة من ناحية أخرى. بالإضافة إلى دراسة التأثير المشترك للمتغيران على قيمة المنشأة. لتحقيق هدف الدراسة، فقد تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الأمريكية مكونة من ٤٠٣٥٧ مشاهدة سنوية عن الفترة من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠١٤. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية بين التجنب الضريبي للمنشأة وقيمة المنشأة، وعلاقة إرتباط سلبية بين الخطر الضريبي للمنشأة وقيمة المنشأة، وتشير هذه النتيجة إلى أن المستثمرون يقيمون

التجنب الضريبي بشكل إيجابي بينما يقيمون الخطر الضريبي بشكل سلبي. فيما يتعلق بالتأثير المشترك للمتغيران على قيمة المنشأة، فقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الخطر الضريبي للمنشأة يخفف من التقييم الإيجابي للتجنب الضريبي من جانب المستثمرين، وهو ما يعنى أن الخطر الضريبي للمنشأة يعد محدد هام عند تقييم المستثمرين للتجنب الضريبي للمنشأة.

٥/٤ دراسة (Guenther et al. (2017

هدفت هذه الدراسة إلى؛ (١) تحديد ما إذا كانت معدلات الضرائب المنخفضة أقل إستمراراً أم لا من معدلات الضرائب المرتفعة، وذلك لأنه كلما زادت خطورة الوضع الضريبي للمنشأة كلما زاد إحتمال قيام المنشأة بسداد مزيد من الضرائب فى المستقبل. (٢) تحديد مدى إرتباط أنشطة التجنب الضريبي بالخطر الضريبي للمنشأة. (٣) تحديد مدى إرتباط أنشطة التجنب الضريبي بمخاطر المنشأة. وقد تمت الدراسة على عينة من الشركات الأمريكية وذلك عن الفترة من عام ١٩٨٧ حتى عام ٢٠١٠. توصلت الدراسة إلى أن معدلات الضرائب المنخفضة تتجه لتكون أكثر إستمراراً؛ وبالتالي لا تتفق هذه النتيجة مع فكرة أن معدلات الضرائب المنخفضة سوف يتبعها معدلات ضرائب مرتفعة عندما يتم سداد هذه الضرائب فى المستقبل أو عندما تنتهى فترة المزايا الضريبية المؤقتة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية بين معدلات Cash ETRs كمقياس لمستوى التجنب الضريبي والخطر الضريبي، وبالتالي لا تدعم الدراسة الرأى القائل بأن أنشطة التجنب الضريبي والتي تقلل معدل ضرائب المنشأة ترتبط بزيادة درجة المخاطر التى تتعرض لها المنشأة. ولم تجد الدراسة علاقة إرتباط بين مستوى التجنب الضريبي ومخاطر المنشأة. وأخيراً فقد وجدت الدراسة علاقة إرتباط إيجابية بين الخطر الضريبي ومخاطر المنشأة.

٦/٤ دراسة (Kovermann (2018

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير التجنب الضريبي والخطر الضريبي على تكلفة الديون، بالإضافة إلى تحديد فيما إذا كانت العلاقة بين التجنب الضريبي وتكلفة الديون تتوقف على مستوى الخطر الضريبي للمنشأة أم لا. ولتحقيق هدف الدراسة، فقد تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية الألمانية مكونة من ٢٠١ شركة مدرجة ببورصة فرانكفورت للأوراق المالية عن الفترة من عام

٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٤ بواقع ٦٠٣ مشاهدة سنوية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للتجنب الضريبي على تكلفة الديون؛ وهو ما يعنى أن المقرضين ينظرون عموماً إلى أنشطة التجنب الضريبي بشكل إيجابي ولا يعتبرونها أنشطة محفوفة بالمخاطر. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية بين الخطر الضريبي وتكلفة الديون؛ وهو ما يعنى أن زيادة الخطر الضريبي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي زيادة تكلفة الديون، وهو ما يعنى أن تأثير التجنب الضريبي على تكلفة الديون يتوقف على مستوى الخطر الضريبي بالمنشأة.

٧/٤ دراسة (Firmansyah and Muliana (2018)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير التجنب الضريبي والخطر الضريبي على مخاطر المنشأة. لتحقيق هدف الدراسة، تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٨٠ شركة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة إندونيسيا للأوراق المالية، وذلك عن الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٥ بواقع ٢٤٠ مشاهدة سنوية. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة إرتباط بين التجنب الضريبي ومخاطر المنشأة، وتشير هذه النتيجة إلى أن دخول المنشأة في أنشطة التجنب الضريبي لن ينتج عنها زيادة مخاطر المنشأة، وقد فسرت الدراسة هذه النتيجة بأن المنشآت التي تقوم بأنشطة التجنب الضريبي ستحصل على قدر أكبر من النقدية المتاحة والتي يتم إستخدامها بعد ذلك في أنشطة الإنتاج أو الإستثمار وبالتالي زيادة التدفقات النقدية المستقبلية لهذه المنشآت. بالإضافة إلى ذلك، لم تجد الدراسة أيضاً علاقة إرتباط بين الخطر الضريبي ومخاطر المنشأة.

٨/٤ دراسة يوسف (٢٠١٩)

تمثل الهدف الرئيس للدراسة في دراسة وإختبار أثر التجنب الضريبي على عوائد الأسهم ومخاطر المنشأة، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى دراسة وإختبار مدى إختلاف علاقة التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر المنشأة بعد إضافة درجة تركيز الملكية وكذلك حجم مكتب المراجعة كمتغيرين معدلين. لتحقيق هدف الدراسة، تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من ٥٥ شركة من الشركات غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية عن الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٨ بواقع ٣٣٠ مشاهدة سنوية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للتجنب الضريبي على عوائد الأسهم، وقد فسرت الدراسة

هذه النتيجة بأن تكلفة ممارسات التجنب الضريبي تفوق العوائد الناتجة عنها. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط طردية بين ممارسات التجنب الضريبي ومخاطر المنشأة، وهو ما يعنى أن ممارسات التجنب الضريبي تزيد من مخاطر المنشأة. ثالثاً، لم تجد الدراسة أى تأثير معنوى لدرجة تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة كمتغيرات معدلة على العلاقة بين التجنب الضريبي وعوائد الأسهم من ناحية ومخاطر المنشأة من ناحية أخرى.

بناءً على ما توصلت إليه الدراسات السابقة، يتضح للباحث ما يلي:

- توصلت هذه الدراسات بإستثناء دراسة (Firmansyah and Muliana, 2018) والتي تمت على عينة من الشركات الإندونيسية إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية ومعنوية بين الخطر الضريبي ومخاطر المنشأة؛ وهو ما يعنى أن الخطر الضريبي للمنشأة يعد مؤشر محتمل ومهم على زيادة مخاطر المنشأة. ويعتقد الباحث أن سبب إختلاف دراسة Firmansyah and Muliana (2018) عن نتائج باقى الدراسات حول طبيعة هذه العلاقة قد يكون بسبب أن البيانات المستخدمة فى هذه الدراسات هى لدول متقدمة ولفترات أطول، وبالتالي قد تؤدى الإختلافات فى ظروف الدولة إلى نتائج مختلفة.
- إختلفت هذه الدراسات حول طبيعة العلاقة بين التجنب الضريبي ومخاطر المنشأة، حيث توصلت دراسة يوسف (٢٠١٩) والتي تمت على بيئة الأعمال المصرية إلى وجود علاقة إرتباط طردية بين مستوى التجنب الضريبي ومخاطر المنشأة، بينما على الجانب الآخر فقد توصلت دراسات (Guenther et al., 2013; 2017; Firmansyah and Muliana, 2018) إلى عدم وجود علاقة بين هذه المتغيرات؛ وهو ما يعنى أن زيادة ممارسات التجنب الضريبي بهذه المنشآت لن يترتب عليها زيادة مخاطر المنشأة.
- لم تتناول الدراسات السابقة بالقدر الكافى العلاقة بين مستوى التجنب الضريبي والخطر الضريبي للمنشأة، حيث لا يوجد سوى دراسة (Guenther et al., 2013; 2017) التى فحصت هذه العلاقة، وقد توصلت إلى أن أنشطة التجنب الضريبي لا ترتبط بزيادة الخطر الضريبي للمنشأة، ويعتقد الباحث أن الأدب المحاسبى بحاجة إلى إعادة فحص هذه العلاقة بعد الأخذ فى الإعتبار

بعض الخصائص المرتبطة بالمنشأة كالحجم والعمليات الأجنبية والنفقات الرأسمالية ونشاط الإندماج والإستحواذ.

- يتوقف تقييم أصحاب المصلحة (كالمستثمرين والمقرضين) لتجنب الضريبي على مستوى الخطر الضريبي بالمنشأة، حيث كلما زاد مستوى الخطر الضريبي بالمنشأة إنخفض التقييم الإيجابي لأصحاب المصلحة لتجنب الضريبي، والعكس صحيح وهذا ما أكدته دراسات (Drake et al, 2018; Kovermann, 2017).

- تعد دراسة يوسف (٢٠١٩) هي الدراسة العربية الوحيدة التي تناولت تأثير ممارسات التجنب الضريبي على مخاطر المنشأة بصفة عامة، ولم تتطرق هذه الدراسة لتناول مفهوم الخطر الضريبي للمنشأة، وبالتالي فإن هناك ندرة في الدراسات العربية التي تناولت مخاطر ممارسات التجنب الضريبي للمنشأة بصفة عامة. بالإضافة إلى ذلك، وفي - حدود ما قام الباحث بالإطلاع عليه من دراسات عربية - لا توجد دراسة عربية حتى الآن تناولت مفهوم الخطر الضريبي للمنشأة، ومدى تأثيره على مخاطر المنشأة.

٥/ تأثير الخطر الضريبي على مخاطر المنشأة

قدمت العديد من الدراسات الضريبية الحديثة أدلة تتفق مع فكرة أن الدخول في أنشطة تخفيض الضرائب المحفوفة بالمخاطر (كأنشطة التجنب الضريبي المتعسف) تزيد من مخاطر المنشأة، أنظر على سبيل المثال (Chen, et al. 2010; Rego and Wilson, 2012; Badertscher et al. 2013; Hasan et al. 2014; Shevlin et al. 2013; Kubick, et al. 2014).

وتشير دراسة (Guenther et al. 2017) إلى أن هناك مجموعة من التفسيرات المحتملة لهذه العلاقة تتمثل في الأتي؛ أولاً، يعكس معدل الضرائب إلى أي مدى تشارك المنشأة في أنشطة التجنب الضريبي ذات المنطقة الرمادية (المشكوك في قانونيته)، وذلك من خلال إتخاذ مواقف ضريبية من المحتمل بشكل كبير أن يتم رفضها أو إبطالها عند الفحص من قبل مصلحة الضرائب، وفي هذه الحالة ستحتاج المنشأة إلى دفع ضرائب أعلى في المستقبل، وبالتالي ستؤدي هذه الأنشطة إلى تعرض المنشأة إلى مخاطر إضافية. ثانياً، قد يكون التخفيض في ضرائب المنشأة نتيجة لإستفادة المنشأة بمزايا أو

حوافز ضريبية لفترة مؤقتة سوف تنتهي بعد عدت سنوات، وفي هذه الحالة سوف تكون معدلات الضرائب المنخفضة محفوفة بالمخاطر، وذلك لأنها لن تستمر في المستقبل. ثالثاً، قد تكون المعدلات الضريبية المنخفضة إشارة على أن المنشأة قد شاركت في إستثمارات محفوفة بالمخاطر، وسيكون هذا الحال إذا قامت المنشأة بتخفيض معدلات الضرائب عن طريق زيادة مخاطر الإستثمار، مثل الحصول على حوافز ضريبية لأنشطة البحوث والتطوير، أو تحويل الدخل إلى دول لديها مخاطر عالية للحصول على معاملة ضريبية مواتية. أخيراً، قد تؤدي أنشطة التجنب الضريبي إلى تقليل الشفافية، وبالتالي زيادة حالة عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، ويحدث ذلك بسبب إنخفاض الإفصاح مع زيادة مستوى التجنب الضريبي وبالتالي زيادة تعقيد القوائم المالية.

بناءً على ما سبق، يمكن أن تزيد أنشطة تخفيض الضرائب من حالة عدم التأكد المرتبطة بمعدلات الضرائب المستقبلية للمنشأة؛ أي زيادة الخطر الضريبي للمنشأة، وذلك لأن الإعتماد على التجنب الضريبي ذو المنطقة الرمادية أو الحوافز الضريبية قصيرة الأجل سيزيد من حالة عدم التأكد بشأن المدفوعات الضريبية المستقبلية للمنشأة، وسوف تنشأ حالة عدم التأكد إما من زيادة احتمال أن يتم رفض المواقف الضريبية ذات المنطقة الرمادية للمنشأة من قبل مصلحة الضرائب أو لأن الحوافز الضريبية التي حصلت عليها المنشأة لن تكون متاحة في المستقبل، وإذا كانت المدفوعات الضريبية المستقبلية للمنشأة تمثل جزء كبير من التدفقات النقدية الإجمالية المستقبلية للمنشأة فسيؤدي ذلك إلى زيادة مخاطر المنشأة (Guenther et al., 2017).

كذلك مع تغير القوانين والسياسات الضريبية التي تتبعها المنشأة قد تتغير المدفوعات الضريبية للمنشأة من وقت لآخر لأسباب كثيرة، مثل التغيرات في قوانين الضرائب المحلية والدولية أو إلى مدى تعدد المواقف الضريبية التي إتخذتها إدارة المنشأة متوقعة. ونظراً لأن ضريبة الدخل تمثل عبء كبير على المنشأة مقارنة بالمصروفات التشغيلية الأخرى، فإذا كان الموقف الضريبي للمنشأة يسوده حالة من عدم التأكد بشكل كبير، فإن حالة عدم التأكد بشأن صافي التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة؛ أي مخاطر المنشأة سوف تكون أعلى بشكل كبير أيضاً (Firmansyah and Muliana, 2018).

على الجانب الآخر قد لا يكون هناك علاقة بين الخطر الضريبي ومخاطر المنشأة لعدة أسباب؛ أولاً، لا يوجد دليل عملي حتى الآن في بيئة الأعمال المصرية على أن زيادة حالة عدم التأكد بشأن معدل ضرائب المنشأة (المدفوعات الضريبية) يؤدي إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة بعد الضرائب. ثانياً، على الرغم من أن المنشورات الصادرة عن الممارسين الضريبيين تفيد بأن الخطر الضريبي يعد أحد مكونات مخاطر أعمال المنشأة، إلا أن الأمر قد لا يكون كذلك بالنسبة للمستثمرين لأنهم لا يأخذون في الاعتبار المعلومات المتعلقة بضرائب المنشأة عند اتخاذ قرارات الإستثمار، وفي هذه الحالة لن يكون تقلب عوائد الأسهم مرتبط بتقلب معدل الضرائب الفعلي للمنشأة (Guenther et al., 2013). ثالثاً، قد تكون المنشأة قادرة على تخفيض ضرائبها عن طريق الإستفادة من الإستثمارات المفضلة ضريبياً، وفي هذه الحالة، سيكون هناك خطر ضئيل إن وجد بأنه سوف يتم تقييم الوضع الضريبي للمنشأة مستقبلاً أو قد تتعرض لعقوبات نتيجة لخفض مدفوعاتها الضريبية الحالية. فإذا كانت قدرة المنشأة على القيام بهذه الإستثمارات مستقرة نسبياً بمرور الوقت، فستكون قادرة على الحفاظ على معدل الضريبة المنخفض، وفي هذه الحالة لن تكون هناك علاقة بين الخطر الضريبي ومخاطر المنشأة (Guenther et al., 2017).

٦/ خلاصة البحث

من خلال العرض السابق توصل الباحث الى الآتي:

- يعكس الخطر الضريبي للمنشأة إلى أي مدى تعد المنشأة قادرة على الحفاظ على إستقرار وضعها الضريبي على مدار الزمن، وبالتالي يشير التقلب في معدل الضرائب الفعلي إلى زيادة الخطر الضريبي للمنشأة، فإذا كان هناك تقلب عالي في معدلات الضرائب الفعلية للمنشأة، فإن ذلك يعني أن هذه المنشأة تواجه خطر ضريبي عالي، وهو ما يعني تقلب عالي في التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة ومن ثم قد يكون ذلك مؤشر على زيادة مخاطر المنشأة.
- هناك إهتمام متزايد بالخطر الضريبي داخل منشآت الأعمال بإعتباره أحد مكونات مخاطر أعمال المنشأة، وهو ما دفع هذه المنشآت إلى البحث عن نماذج لإدارة الخطر الضريبي. وتعتمد أغلب نماذج إدارة الخطر الضريبي بالمنشأة على نموذج إدارة الخطر الضريبي الصادر عن مكتب PricewaterhouseCoopers عام ٢٠٠٤ والقائم على إستبدال الفئات الثلاثة لأهداف الرقابة

- الداخلية لإطار COSO بسبعة مجالات للخطر الضريبي، ويؤثر كل نوع من هذه المخاطر على الخطر الضريبي الإجمالي، لذلك يجب تحديد هذه المخاطر والعمل على إدارتها من خلال تحديد آثارها الضريبية المحتملة بما يؤدي في النهاية إلى الحد من الخطر الضريبي للمنشأة.
- على الرغم من وجود مقاييس عديدة للخطر الضريبي مثل؛ الإنحراف المعياري لمعدلات الضرائب الفعلية النقدية Cash ETRs، إحتياطي المزايا (المنافع) الضريبية غير المعترف بها، والفروق الضريبية-الدفترية التقديرية الدائمة. إلا أن الإنحراف المعياري لمعدلات Cash ETRs يعد من أكثر مقاييس الخطر الضريبي التي تم إستخدامها على نطاق واسع في الدراسات السابقة كمقياس للخطر الضريبي، حيث يعكس هذا المقياس التقلبات في الإستراتيجيات الضريبية المؤقتة وغير المتكررة، فضلاً عن فشل الإستراتيجية الضريبية لتجنب أكبر قدر ممكن من الضريبة، كما يعكس أيضاً أى تأثير سلبي للفحص من قبل السلطات الضريبية.
 - يتوقف تأثير الخطر الضريبي للمنشأة على مخاطر المنشأة على حالة عدم التأكد المرتبطة بالموقف الضريبي للمنشأة، فإذا كان الموقف الضريبي للمنشأة يسوده حالة من عدم التأكد بشكل كبير، وكانت المدفوعات الضريبية المستقبلية للمنشأة تمثل جزء كبير من التدفقات النقدية المستقبلية الإجمالية للمنشأة، ففي هذه الحالة سيؤدي الخطر الضريبي للمنشأة إلى زيادة مخاطر المنشأة.

مراجع البحث

- يوسف، أيمن يوسف محمود. (٢٠١٩). أثر تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي – كلية التجارة – جامعة عين شمس. العدد الرابع – المجلد ٢٣: ٣٩٨ – ٤٦٨.
- Assidi, S. (2015). Tax risk and stock return volatility: A case study for French Firms. *International Journal of Business Continuity and Risk Management* 6(2): 137 – 146.
- Badertscher, B., Katz, S. Rego, S. (2013). The separation of ownership and control and its impact on corporate tax avoidance. *Journal of Accounting and Economics*, 56(2), 228–250.

- Bauer, A. M. (2011). Internal Control Quality as an Explanatory Factor of Tax Avoidance. *PhD Thesis*, Department of Accounting, University of Waterloo.
- Bauer, A. M. and Klassen, K. J. (2014). Tax Risk as the Likelihood of an Unfavorable Settlement with Tax Authorities. *Working paper*. Available at: (www.mcombs.utexas.edu/~media/469D97A593D1412E8BACCE06894D40D0.ashx): 1-47.
- Cazier, R., Rego, S., Tian, X. and Wilson, R. (2014). The Impact of Increased Disclosure Requirements and the Standardization of Accounting Practices on Earnings Management Through the Reserve for Income Taxes. *Review of Accounting Studies* 20(1): 436-469.
- Chen, S., Chen, X., Cheng, Q. and T. Shevlin. (2010). Are family firms more tax aggressive than non-family firms? *Journal of Financial Economics*. 95 (1): 41–61.
- Ciconte, W., Donohoe, M., Lisowsky, P. and Mayberry, M. (2014). Predictable uncertainty: The relation between unrecognized tax benefits and future income tax cash outflows. *Working paper*. Available at: (<https://feb.kuleuven.be/drc/AFI/misc/2013-10-10-william-ciconte.pdf>): 1-40.
- Desai, M. A., and Dharmapala, D. (2009). Corporate tax avoidance and firm value. *The Review of Economics and Statistics* 91(3): 537-546.
- Drake, K. D., Stephen, J. L. and James, S. (2017). Does Tax Risk Affect Investor Valuation of Tax Avoidance? *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 34(1): 1-26.
- Dyreng, S., Hanlon, M. and Maydew, E. L. (2018). When Does Tax Avoidance Result in Tax Uncertainty? *The Accounting Review* 94 (2): 179 – 203.
- Dyreng, S., Hanlon, M. and Maydew, E. L. (2008). Long run corporate tax avoidance. *The Accounting Review* 83(1): 61–82.
- Ernst & Young. (2011). 2011-12 Tax risk and controversy survey. Available at: (<http://www.ey.com/GL/en/Services/Tax/2011-12-Tax-risk-andcontroversy-survey>):1-56.
- Firmansyah, A. and Muliana, R. (2018). The Effect of Tax Avoidance and Tax Risk on Corporate Risk. *Jurnal Keuangan dan Perbankan* 22(4):643–656.

- Frank, M. M., Lynch, L. J., and Rego, S. O. (2009). Tax reporting aggressiveness and its relation to aggressive financial reporting. *The Accounting Review* 84(2) 467-496.
- Gallemore, J. and Labro, E. (2015). The Importance of the Internal Information Environment for Tax Avoidance. *Journal of Accounting and Economics* 60 (1): 149 - 167.
- Guenther, D. A., Matsunaga, S. R. and Williams, B. M. (2017). Is Tax Avoidance Related to Firm Risk? *The Accounting Review* 92(1): 115-136.
- Guenther, D. A., Matsunaga, S. R. and Williams, B. M. (2013). Tax Avoidance, Tax Aggressiveness, Tax Risk and Firm Risk. *Working paper* Available at: (<https://business.illinois.edu/accountancy/wpcontent/uploads/sites/12/2014/10/Tax-2013-Guenther.pdf>): 1-43.
- Hasan, I., Hoi, C. K., Wu, Q. and Zhang, H. (2014). Beauty is in the eye of the beholder: The effect of corporate tax avoidance on the cost of bank loans. *Journal of Financial Economics*, 113(1): 109–130.
- Hutchens, M. and Rego, S. (2015). Does Greater Tax Risk Lead to Increased Firm Risk? *Working paper*. Available at: (https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2186564): 1-52.
- Kovermann, J. H. (2018). Tax avoidance, tax risk and the cost of debt in a bank-dominated economy. *Managerial Auditing Journal* 33(8/9): 1-18.
- KPMG. (2012). Tax Risk Management in China. Available at: (<https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/pdf/2012/09/Tax-Risk-Management-in-China-201208.pdf>): 1 – 12.
- Krieg, K. S. (2019). Does The Diversification of Tax Strategies Affect Tax Risk. *PhD Thesis*, Department of Accounting and the Graduate School, University of Oregon.
- Kubick, T. R., Lockhart G. B. and Robinson J. R. (2014). Does Inside Debt Moderate Corporate Tax Avoidance? *Working paper* Available at: (<https://ntanet.org/wp->

[content/uploads/proceedings/2014/041-kubick-lockhart-robinson-inside-debt-moderate-corporate-tax.pdf](https://www.irs.gov/oc/content/uploads/proceedings/2014/041-kubick-lockhart-robinson-inside-debt-moderate-corporate-tax.pdf)): 1-45.

- Liang, S. X, and Wei. K. (2019). Market volatility risk and stock returns around the world: Implication for multinational corporations. *International Review of Finance*: 1-37.
- Lisowsky, P., Robinson, L. and Schmidt, A. (2013). Do Publicly Disclosed UTBs Tell Us About Privately Disclosed Tax Shelter Activity? *Journal of Accounting Research* 51 (3): 583-629.
- McCarty, R. D. (2012). Optimal Tax Risk and Firm Value. *PhD Thesis*, the University of Tennessee, Knoxville.
- Neuman, S. S., Omer, T. C. and Schmidt, A. B. (2013). Risk and return: does tax risk reduce firms' effective tax rates? *Working paper* Available at: (<https://business.illinois.edu/accountancy/wpcontent/uploads/sites/12/2014/10/Tax-2013-Consortium-Neuman.pdf>): 1-71.
- Neuman, S. S., Omer, T. C. and Schmidt, A. B. (2019). Assessing Tax Risk: Practitioner Perspectives. *Working Paper*. Available at: (https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2579354): 1 – 64.
- OECD. (2009). Corporate Governance and Tax Risk Management. Forum on Tax Administration, *Organization for Economic Co-operation and Development, Paris*. 1-26.
- Pricewaterhouse Coopers (PWC). (2004). Tax risk management. Available at: (http://www.pwc.com/en_GX/gx/tax-management-strategy/pdf/tax-risk-management-guide.pdf): 1-64.
- Rego, S., and Wilson, R. (2012). Equity Risk Incentives and Corporate Tax Aggressiveness. *Journal of Accounting Research* 50 (3): 775-809.
- Shevlin, T., Urcan, O. and Vasvari, F. (2013). Corporate Tax Avoidance and Public Debt Costs. *Working paper*. Available at: (https://www.researchgate.net/publication/256050854_Corporate_Tax_Avoidance_and_Public_Debt_Costs): 1-59.

- Wunder, H. F. (2009). Tax risk management and the multinational enterprise. *Journal of International Accounting Auditing & Taxation* 18(1): 14-28.